دولة الرفاهية والرأسمالية الشعبية : دراسة مقارنة بين سياسة كليمنت أتلي ومارغريت تاتشر

أ.م.د. كريم عجيل الزاملي

kareem.a.falh@aliraqia.edu.iq

الجامعة العراقية ، كلية الاداب ، قسم التاريخ

ملخص

نحاول في هذه البحث تسليط الضوء على مرحلتين تاريخيتين من تاريخ بريطانيا الاولى مرحلة تولي كلمنت اتلي منصب رئاسة الوزراء وسعيه الى تطبيق سياسة جديدة في بلاده في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما ينسجم مع توجهات حزب العمال الذي ينتمي له , اما المرحلة الثانية هي مرحلة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء عن حزب المحافظين فقد ايضاً تولت المسؤولية في مرحلة تاريخية مهمه تمثلت في انقسام العالم الى محورين الاول رأسمالي , والثاني شيوعي وسط تراجع دور بريطانيا العالمي.

على الرغم من تباعد المدة التاريخية بين كليمنت اتلي(1945_1951) ومارغريت تاتشر (1979_1989) نحاول في هذه الدراسة ايجاد نقاط التقارب والتقاطع بين سياستهما نظراً لدور تلك الشخصيتين في قيادة حزبيهما وبريطانيا فكلاهما صاغة نظرية حكم بما ينسجم من توجه حزبهما والافكار التي يؤمنان بها .

يمكن القول ان كلا السياستين دولة الرفاهية والرأسمالية الشعبية , قد جاءتاً كاستجابة للظروف التي تمر بها بريطانيا نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد وكان تطبيقهما قد اسهم بشكل كبير في ايجاد حلول لتلك الاوضاع المتدهورة.

على الرغم من الاختلاف الكبير بين السياستين من ناحية المنطلقات الايدلوجية والتطبيق , لكنهما كانتا قد استهدفتا نفس القطاعات الصناعية ونفس الشرائح الاجتماعية , وكلاهما شمل قطاع الصناعة والصحة والسكن واصلاح والتعليم و القضاء على البطالة.

من هذا المنطلق نلاحظ ان الحزبين الرئيسيين حاولا حل المشاكل التي تمر بها البلاد وفق فلسفته الخاصة ووفق برنامجه الانتخابي

الكلمات المفتاحية : تاتشر , اتلي , بريطانيا

The prosperity and popular capitalism state : A comparative study between the policies of Clement Attlee and Margaret Thatcher

Asst. Prof. Kareem Ajeel al-Zamili, Ph.D

Al-Iraqia University, College of Arts, History Department

Abstract

The history of Britain has received attention from researchers due to its role in global history, and this interest has become clear from studies examining all areas of life, whether economic, political, or social, and following up on all developments that Britain has witnessed.

From this standpoint, we are trying in this study to shed light on two historical stages in the history of Britain. The first is the stage of Clement Attlee assuming the position of Prime Minister and his endeavor to implement a new policy in his country in the post-World War II period, in line with the tendencies of the Labor Party to which he belongs. As for the second stage It is the era of Margaret Thatcher, Prime Minister of the Conservative Party. She also assumed responsibility at an important historical stage, which was represented by the division of the world into two axes, the first capitalist and the second communist, amid the decline of Britain's global role.

Keywords : Thatcher, Attlee, Britain

المقدمة

نال تاريخ بريطانيا اهتماماً من لدن الباحثين نظراً لدورها في التاريخ العالمي , واتضح هذا الاهتمام من تطرق الدراسات لجميع مجالات الحياة سواء كان منها الاقتصادي ام السياسي ام الاجتماعي ومتابعة جميع التطورات التي شهدتها بريطانيا.

ومن هذا المنطلق نحاول في هذه البحث تسليط الضوء على مرحلتين تاريخيتين من تاريخ بريطانيا الاولى مرحلة تولي كلمنت اتلي منصب رئاسة الوزراء وسعيه الى تطبيق سياسة جديدة في بلاده في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما ينسجم مع توجهات حزب العمال الذي ينتمي له , اما المرحلة الثانية هي مرحلة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء عن حزب المحافظين فقد ايضاً تولت المسؤولية في مرحلة تاريخية مهمه تمثلت في انقسام العالم الى محورين الاول رأسمالي , والثاني شيوعي وسط تراجع دور بريطانيا العالمي.

على الرغم من تباعد المدة التاريخية بين كليمنت اتلي(1945_1951) ومارغريت تاتشر (1979_1989) نحاول في هذه الدراسة ايجاد نقاط التقارب والتقاطع بين سياستهما نظراً لدور تلك الشخصيتين في قيادة حزبيهما وبريطانيا فكلاهما صاغة نظرية حكم بما ينسجم من توجه حزبهما والافكار التي يؤمنان بها .

ومن اشكاليات اختيار الموضوع نثير مجموعة تساؤلات ومنها:

1- هل اسهمت ظروف بريطانيا في وصولهما الى الحكم.

2- هل استطاعا كل من كليمنت أتلي ومارغريت تاتشر صياغة فلسفة خاصة فيهما من تجربتهما الخاصة في الحياة.

3- هل اسهم كليمنت أتلي ومارغريت تاتشر في النهوض بحزبيهما وصولهما على الحكم نظراً لخطابهما السياسي.

4- هل استطاعا احداث تغيراً في البنية الاجتماعية والاقتصادية لبريطانيا خلال مدة حكمهما .

5- هل نجحا في تطبيق نظريتهما في الحكم خلال مدة توليهما مهام رئاسة الوزراء.

نحاول في هذه الدراسة مناقشة تلك الاشكاليات من خلال الاعتماد على منهج التحليل والاستنتاج بعيداً عن السرد , وقد تكونت الدراسة من مقدمة ومبحثان وخاتمة , جاء المبحث الاول تحت عنوان (كليمنت أتلي و سياسة دولة الرفاهية) , بينما كان جاء المبحث الثاني تحت عنوان (مارغريت تاتشر وسياسية الرأسمالية الشعبية) , وسلطت الخاتمة الضوء على اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة.

المبحث الاول : كليمنت اتلي وسياسة دولة الرفاهية

كليمنت أتلي (3 كانون الثاني 1883 – 8 تشرين الاول 1967) ولد في لندن وهو الابن السابع من ثمانية ابناء من عائلة تنتمي الى الطبقة الوسطى , كان والده محامياً معروفاً ولديه علاقات تجارية واسعة , درس كليمنت أتلي في جامعة اكسفورد , واثناء تدربه كمحامي في منظمة خيري شبابية تدعى (هيليبيري هاوس) في عام 1905 , قام بزيارات منتظمة الى حي ايست اند الفقير الذي يقع في شرق لندن لاعمال خيرية (Dickens, 2018, p. 5) , وقد شهد الفقر الذي تعيشه المنطقة , وكانت تلك الزيارات بمثابة نقطة تحول في حياته , الامر الذي اثر في تشكيل ارائه السياسية وتركت تلك التجربة اثراً عميقاً في شخصية كليمنت أتلي , واصبح عضواً نشيطاً في لجنة الرعاية المدرسية , وقام بتنظيم وجبات مدرسية مجانية وقام بزيارت عائلات لطلبة عرفوا بالفقر , وكان يصف نفسه بأنه اشتراكي , لذلك صرف من ماله الخاص على بعض الطلبة ممن عرفوا بالفقر المادي وكان سببا في انضمامه الى حزب العمال عام 1909 (McIvor, Rachel Reeves and Martin, 2014, p. 47) .

وعند صدور قانون التأمين الوطني الالزامي الذي شمل المرض والبطالة , عمل كليمنت أتلي كمفسر لهذا القانون , وفي عام 1912 عمل محاضراً في قسم العلوم الاجتماعية والادارية في كلية لندن للاقتصاد , قام بتدريس التقنيات العملية للعمل الجماعي (McIvor, Rachel Reeves and Martin, 2014, p. 48).

وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى (1914- 1918) عمل كلمنت أتلي في الجيش البريطاني , وكان برتبة نقيب في الكتيبة السادسة من اللواء 38 من الفرقة 13 (الغربية) , وتم إرساله للقتال في حملة جاليبولي في تركيا , ثم ارسل مع القوات البريطانية التي دخلت لاحتلال العراق, و في نيسان عام 1916 اصيب بشظايا في ساقة أثناء اقتحام خندقاً للقوات العثمانية أثناء معركة حنا إرساله

على اثرها إلى الهند للعلاج , ثم عاد إلى بريطانيا , و في شباط عام 1917 , تمت ترقيته إلى رتبة رائد , وامسى معروفًا باسم "الميجور أتلي" , وخلال عام 1917 استمر في تدريب الجنود داخل مواقع مختلفة من بريطانيا , بعد الشفاء التام من إصاباته , تم إرساله إلى فرنسا في حزيران عام 1918 للخدمة في الجبهة الغربية في الأشهر الأخيرة من الحرب , وفي كانون الثاني عام 1919 ترك الجيش وعاد الى مدينة ستيبني , وعمل محاضر في كلية لندن للاقتصاد , فضلاً عن ذلك أصبح عمدة مدينة سينيستي عام 1919, وهي اكثر مناطق لندن فقراً(Dickens, 2018, p. 6) .

حاول كليمنت أتلي ان يقدم نفسه كسياسي يساري ويهيئ نفسه لمهنة سياسية وطنية , كما قدم نفسه كمفكراً في حزب العمال عندما اصدر في نهاية عام 1920 كتاباً حول العمل الجماعي تحت عنوان الاخصائي الاجتماعي The Social Worker , وتطرق فيه الى موضوعات عدة منها: الخدمة الاجتماعية والمواطنة , مؤسسات خيرية , تنظيم العمل الاجتماعي , الخدمة الاجتماعية بالتعاون مع السلطات الحاكمة المركزية والمحلية , مؤهلات وتدريب الاخصائي الاجتماعي , وقد مثلت تلك الموضوعات اهم محاور الكتاب (Attlee, 1920, p. 252).

على الرغم ان الكتاب لم يحقق نسبة مبيعات عالية اذ بيعت اقل من 700 نسخة فقط , الا انه كان كتاباً مثيراً للاهتمام , نظراً لعرضه بعض المشاكل الاجتماعية , ووضع اسساً للعمل الجماعي وخدمة المجتمع , فضلاً عن ذلك مثل الكتاب فلسفة وراوية كليمنت أتلي حول الدور الصحيح للدولة , والفرد والاسرة , والقطاع الخاص , ووجه نقداً للجمعيات الخيرية التي تدعم الفقراء بسبب اساليبهم القديمة القائمة على فكرة الاحسان , ودعا مؤسسات الدولة الى اخذ دور اكبر في دعم الفقراء عن طريق فكرة الخدمة الاجتماعية التي تستند على العدالة الاجتماعية للمواطنين (Dickens, 2018, p. 12), ودعا كليمنت أتلي الجمعيات الخيرية ومؤسسات الدولة الاعتماد على اخصائيين اجتماعيين وهؤلاء المختصين اسماهم العامل الاجتماعي والذي عليه ان يتمتع مؤهلات منها التعاطف وهذا التعاطف يجب ان يكون مبني على فهم ظروف حياة الناس ومعرفة مستواهم الاقتصادي , وان يكون للعاملين الاخصائيين قدرة على تقيم سياسة الدولة وتحديد نقاط القوة والضعف في تلك السياسة (Attlee, 1920, p. 119) .

وتوصل الى استنتاج مفاده أن اكثر أشكال العمل الاجتماعي فعالية هي تنظيم العمال الذاتي لأنفسهم ويشكل " أهم حركات التقدم الاجتماعي " , وهذا التقدم يتم عن طريق العمل المشترك بين المواطنين ومؤسسات الدولة بعيداً عن النظام البيروقراطي في ادارة مؤسسات الدولة والشركات الخاصة (Attlee, 1920, p. 252) .

أنتخب كليمنت أتلي عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1922 ممثلاً عن دائرة لايم هاوس في ستيبني في ذلك الوقت , كان كليمنت أتلي معجبًا بشخصية الزعيم العمالي رمزي ماكدونالد Ramsay MacDolnald وساعده في انتخابه كزعيماً لحزب العمل في انتخابات لذلك شغل منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء في البرلمان خلال عام 1922 , بعد ذلك شغل منصب (وزير اصغر) وكيل وزارة الخارجية للحرب في حكومة حزب العمال الأولى بقيادة ماكدونالد عام 1924 ، في عام 1927 , تم تعيينه عضوا في لجنة سيمون التي اشتركت فيها اغلب الاحزاب السياسية , ومثل كليمنت اتلي حزب العمال بترشيح من ماكدونالد, وهي لجنة ملكية أنشئت لدراسة إمكانية منح الحكم الذاتي للهند , وخلال عمله في اللجنة توصل الى استنتاج بأن الحكم البريطاني غريب على الهند ولا يمكن لبلده ان تقدم خدمات للهند تمكنه من التطور اقتصادية او اجتماعياً , لذا كان متعاطفاً بشكل كبير مع استقلال الهند , بعد ذلك شغل منصب وزير دولة في حكومة ماكدونالد الثانية , وحصل أتلي على منصب مستشار دوقية لانكستر في اذار 1931, وهو المنصب الذي شغله لمدة خمسة أشهر حتى , عندما سقطت حكومة العمل نتيجة لخسارته 200 مقعداً برلمانياً , ولم يتبقى لها في البرلمان سوى 52 نائب , كان كليمت أتلي واحد من القادة القلائل الذي احتفظوا بمعقدهم بعد هزيمة حزب العمال في انتخابات 1931 بسبب فشل الحزب في التعامل مع الازمة المالية نتيجة للكساد الكبير التي ضرب الاقتصاد العالمي , واصبح نائب رئيس الحزب , وعندما قدم جورج لابنسر استقالته في عام 1935 , اصبح كليمنت أتلي زعيماً للحزب (Dickens, 2018, p. 9) .

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) تشكلت حكومة ائتلافية بقيادة ونستون تشرشل اصبح كليمنت أتلي نائب لرئيس الوزراء (شريف، 2005), وفي اثناء تواجده في منصبه كان دوره متابعة الشؤون الداخلية لبريطانيا , نظرا لانشغال رئيس الحكومة بشؤون الحرب ومتابعة الدبلوماسية الخارجية والسياسة العسكرية (Dickens, 2018, p. 19) .

قام حزب العمال بحملته الانتخابية ورفع شعار " دعونا نواجه المستقبل" وضعوا أنفسهم كحزب في وضع أفضل لاعادة بناء بريطانيا بعد الحرب , كما روج حزب العمال الى دولة الرفاه التي تمثل سياسة اقتصادية واجتماعية ديمقراطية مختلفة عن السياسة الرأسمالية التي كان يتبناها حزب المحافظين , الذي ركزه في حملته بالكامل حول ونستون تشرشل باعتباره بطلاً للحرب (Symonds, 2010, p. 22).

اصدر حزب العمال بياناً انتخابياً وعد فيه الناخبين بأجراء اصلاحات اقتصادية وخاصة في مجال الصناعات والطاقة والنقل والتخطيط , بشكل تفصيلي لتأميم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتشغيل اكبر عدد من العمال , وفي ذلك الاطار القى كليمنت أتلي خطاباً قال فيه : " الانتخابات القادمة ستكون اعظم اختبار في تاريخنا للحكم والحس السليم لشعبنا , الامة تريد الغذاء والعمل والمنازل .. بل اكثر من ذلك تريد طعاماً جيداً بكثرة , وعمل مفيد للجميع , ونظام تعليمي يمنح كل صبي وفتاة لتطوير افضل .. ان مشاكل وضغوط عالم ما بعد الحرب تهدد امننا وتقدمنا بكل تأكيد كما هددهم الالمان " (Byrne, 2012, p. 23) .

كما اكد كليمنت أتلي في خطابه على ان حزب العمال عن الحرية – حرية العبادة – وحرية التعبير – وحرية الصحافة , وتعهد بأن يحافظ على تلك الحريات وتوسيعها , وانه يعمل مرة اخرى على اعادة الحريات المدنية الشخصية وحرية النقابات التي كانت موجودة قبل الحرب , واضافه ان هنالك بعض الحريات المزعومة التي لن يتهاون فيها حزب العمال وهي : حرية استغلال الاخرين , وحرية دفع الاجور الضعيفة , ورفع قيمة الارباح بدون ضوابط قانونية , وحرية حرمان الناس من وسائل العيش الكامل والسعيدة والصحية , كما اكد على ان الامة تحتاج الى اصلاحات هائلة وبرامج كبيرة لتحديث واعادة تجهيز منازلها ومصانعها والانهار , ومدارسها , والخدمات الاجتماعية , وبين ان حزب العمال يضع مصلحة المجتمع اولاً, والمصالح المقطعية للشركات الخاصة , وانه عازم على وضع حد لحرية الاقتصاد ووضع رغبات ومصالح البريطانيين فوق مصالح الشركات (Wilfred, 1964, p. 43) .

اثر خطاب كليمنت أتلي في الجماهير التي ارادت وضع حد للتقشف في زمن الحرب , وعدم العودة الى الكساد الاقتصادي , وكانت الجماهير البريطانية تواقه الى التغير من اجل حياة معيشية افضل , لذلك حقق كليمنت أتلي وحزب العمال انتصار في الانتخابات على حساب المحافظين بقيادة ونستون تشرشل , عندما حصل على اثنا عشر مليون صوت ما يعادل 48 % بواقع 393 عضو في مجلس النواب , مكنته من تشكيل الحكومة العمالية الاولى بعد الحرب (Wed, 2005) .

شرع كليمنت أتلي بتطبيق سياسته بأنشاء دولة الرفاهية welfare state من المهد الى اللحد Cradle to grave , اذ كان يعتقد أن دولة الرفاه الاجتماعي تتحقق بتوفر رعاية اجتماعية وهذه الرعاية مرتبطة ببرنامج اقتصادي واسع , من خلال معالجة اسباب الفقر , ودعم النقابات العمالية بشكل يمكنها من مساومة الشركات , من اجل رفع اجور العمال , فقد اعتقد بأن البطالة هي مرض المجتمع الصناعي , وأن تبني مشروع دولة الرفاهية جاء كردة فعل على ظروف بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية وكحالة وسطية بين الصراع الناشئ بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي , واذا ما اراد تطبيق دولة الرفاهية علية القيام بالاتي (McIvor, Rachel Reeves and Martin, 2014, p. 53) :

1- تنظيم وتوجيه الفعليات والنشاطات الاقتصادية بالاتجاه الذي يخدم الصالح العام .

2- من اجل القيام بدور فاعل في المجتمع يجب على الدولة امتلاك وسائل الانتاج عن طريق التأميم .

3- تنظيم العلاقة مع النقابات العمالية لانها تمثل العمال عن طريق تقديم المعونات وأسهام النقابات في تحقيق الانسجام بين الادارات الرأسمالية والعمال .

4- تنظيم السياسة المالية العامة , بما يضمن استخدام الانفاق العام والضرائب والقروض لتحقيق اهداف دولة الرفاه .

5- توفير فرص عمل من اجل تحقيق التشغيل الكامل لتحسين وضع الفقراء من خلال تقليل حجم البطالة (الحسني و علي، 2006، الصفحات 103-104) .

قدم حزب العمال برنامجاً اصلاحياً الاكثر اهمية في تاريخ بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية , اذ تضمن ذلك البرنامج اصلاحات اقتصادية واجتماعية , واصدار عدداً من القوانين والتشريعات وتطبيقيها وكان من اهمها تقليص او تجريد بعض صلاحيات اعضاء مجلس اللوردات, والتفكير بجدية حيال طرح مشروع لائحة لاصلاح مجلس اللوردات, لاسيما ما يتعلق باللوائح العامة التي تتم الموافقة عليها وتمرر من اعضاء مجلس العموم , فضلا عن ضرورة تقديم لائحة لاصلاح النظام الانتخابي (الموسوي، 2007، صفحة 249) , في اطار اقامة دولة الرفاهية التي روج لها كليمنت أتلي اثناء حملته الانتخابية عن طريق التوظيف الكامل وتحفيز الدولة للاقتصاد و تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية وكما يلي :

اولاً : قانون الخدمة الصحية الوطنية عام 1946 , يعد من اشهر انجازات حكومة كليمنت أتلي اذ وفر رعاية صحية مجانية لجميع البريطانيين عن طريق أنشاء الخدمة الصحية الوطنية , يمول من القطاع العام ويقدم العلاج مجاناً للجميع , وقد حظي القانون بشعبية كبيرة (يحيى، 1978، صفحة 235) , فضلاً عن اسهمه في زيادة معدل العمر , الا ان القانون وجه بعض المعارضة بسبب ذهاب الناس الى الطبيب لحالات لم تكن طارئة , مما حمل الاطباء فوق طاقتهم في أثناء عملهم , وقد عارضت الجمعية الطبية البريطانية القانون وبينت ان الاطباء سينظر لهم كضباط بأجر , كذلك عارض حزب المحافظين القانون تحت ذريعة ان بعض العلاج المجاني كان متاحاً في بعض المستشفيات, لذا تأخر تطبيق القانون لمدة عامين , وشرعت الحكومة بتنفيذه في شهر تموز عام 1948 , وعن طريق الرعاية الصحية تم معالجة اسنان ثمانية ملاين وخمسمائة شخص و وزع اكثر من خمسة ملايين نظارة طبية خلال السنه الاولى من تطبيق القانون , كما عملت الحكومة على تحسين سكن العاملين في التمريض والاطباء , وتوفير ستون الف سرير للمرضى وتوفير لقاحات للطلبة والمرضى المصابين بالسل والامراض المعدية والالتهابات , وتوفير الدعم للمكفوفين زادت حكومة كليمنت أتلي الانفاق الصحي خلال المدة من 1948- 1951 من سته مليار الى احدى عشره مليار جنيه استرليني بزيادة قدرها اكثر من 50% , اي ما يعادل 2.1% الى 3.6% من اجمالي النتاج المحلي (Wed, 2005) .

ثانياً : قانون التأمين الوطني عام 1946 , يعد احد اهم ركائز دولة الرفاه , فقد شمل التأمين كل مواطن بريطاني بغض النظر عن دخله وشمل العاطلين عن العمل ايضاً , وبذلك تكون دولة الرفاهية وسيلة لتقليل من حدة الفقر وتوسيع نطاق الامن الاجتماعي , وفي ذلك الاطار اكد على ضرورة اكدت حكومة كليمنت أتلي على التعاون مع النقابات العمالية من اجل التنسيق بين اصحاب العمل و الموظفين لمعالجة البطالة والاجور المنخفضة , لكي لا يصبح التأمين والرعاية الاجتماعية بديل للعمل فالأجور والوظائف الجيدة يتم القضاء على البطال (Blackburn, 2007, pp. 9-10) .

ثالثاً : التأميم : كان حزب العمال يؤكد ان احد اهدافه السيطرة على الصناعة عن طريق الملكية المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص , وتأميم جزء من الاقتصاد البريطاني وخاصة في الصناعات التحويلية , وبالفعل اعلن في عام 1945 تأميم 20% من الاقتصاد البريطاني , وتعهد كليمنت أتلي وحزب العمال بتأميم بنك انكلترا وصناعات الوقود والطاقة والحديد والصلب والنقل , وتوفير العماله الكاملة وبأجور عادلة ولا سيما عمال حفر مناجم الفحم البالغ عددهم قرابة مليون عامل يعانون من ظروف عمل خطيرة , لذا فقد طرحت لائحة تأميم صناعة الفحم Iron and Stee , وتعد من اسرع اللوائح التي مررت في البرلمان خلال حقبة الحكومة العمالية , اذ انها طرحت للقراءة الاولى في مجلس العموم في التاسع عشر من كانون الاول 1945ومررت خلال اربعة اشهر فقط, بين طرحها في القراءة الاولى والمصادقة الملكية عليها. وقد تضمنت اللائحة ثلاثة مواد, الاولى, تضمنت تشكيل مجلس ادارة من تسعة اعضاء يتولى مهمة ادارة المناجم, والثانية, تتضمن مناقشة الامور المتعلقة بصرف التعويضات للمساهمين, والثالثة, تتعلق بمناقشة مشاكل صناعة الفحم من تذبذب الانتاج وانخفاض او ارتفاع الاسعار وسبل المعالجة (العاني، 1996، صفحة 225) .

لذا شرعت الحكومة بتطبيق تعهداتها فأصدرت قانون تأميم صناعة الفحم عام 1946 , حددت بموجبه اسبوع العمل لعمال المناجم بخمسة ايام فقط , واعطاء راتب تقاعدي للعمال المعاقين , كذلك اصدرت قانون المدن الجديدة عام 1946 , واعطى هذا القانون الحق للمجالس المحلية في شراء الالزامي للاراضي , من اجل اعادة تخطيط المدن من جديد بما ينسجم مع خطط التنمية كما طرحت الحكومة لوائح لمشاريع عامة اجتماعية واقتصادية وقد دفعت كثرة التعديلات التي طالت لائحة تخطيط المدن والبلدات Town and County

Planning Bill التي طرحتها الحكومة العمالية في سنة 1947, وبذلك تم تأميم حقوق التنمية عن طريق انشاء سلطات تخطيط قوية بعد اصدار قانون تخطيط المدن والبلاد العام في عام 1947 , واصبحت شركات تنمية تمارس سلطات قوية في الاستحواذ وتأميم الاراضي الزراعية بحجة تطبيق التنمية الشاملة للبلاد واعادة تخطيط وتطوير المناطق الحضرية والزراعية (Thompson, 2007, pp. 87-89) .

كما اصدرت قانون تأميم الكهرباء 1947 , وقانون تأميم السكك الحديدة والنقل لمسافات طويلة 1947 , فضلاً عن التعديلات التي طالت لائحة النقل والمواصلات TheTransport Bill والتي طرحت في آيار من السنة نفسها , والتي بلغ مجموعها 240 تعديلاً على مواد اللائحة , على الحكومة العمالية واعضاء مجلس العموم المؤيدين للاصلاح (Carlin, 2012, p. 67) .

ان عملية التأميم خلال حكم كليمنت أتلي كانت تتم بشكل جزئي مما اربك الهيكل الاداري في بعض الشركات , ولاسيما ان حزب العمال قد انتقد بشكل كبير أنشاء المجلس الوطني للفحم على اعتباره يمثل شركة عامة لتشغيل عمال مناجم الفحم , بالمقابل من ذلك اسهمت عملية التأميم في تطوير بعض الشركات المتلكئة اذ وفر التأميم دعماً حكومياً لتلك الشركات , فضلاً عن توفير ظروف جيده لعمل المناجم والمزارعين , وتحسين الظروف المعاشية ورفع مقدار الاجور لثلاثة ونصف مليون عامل , مما اسهم في زيادة حجم الانتاج بشكل كبير , اذا زاد حجم الانتاج الزراعي خلال العامين 1947- 1951 بنسبة 20% , بالاعتماد على الوسائل الحديث في الزراعة , بفضل الدور الكبير لمجلس الاجور الزراعية الذي أنشئ عام 1948 وقام بتحديد الحد الادنى للاجور وتوفير القروض للعمال الزراعيين بنسبة تصل الى 90% من تكلفة بناء منازلهم وتوفير الخدمات لتلك المنازل , مما اسهم في تجاوز ازمة نقص الغذاء التي مرت بها بريطانيا والعالم بعد العرب العالمية الثانية (Grady, 2013) .

رابعاً : التعليم , اجرت حكومة كليمنت أتلي اجراءات اصلاحية في مجال التعليم , واصبح التعليم الثانوي مجاني لاول مرة , وتم رفع سن ترك المدارس الى خمسة عشر عام في عام 1947 , واعطاء وجبات الطعام المجانية لطلاب المدراس , واقد اسهمت تلك الاجراءات في زيادة ملحوظة في عدد طلبة المدارس والجامعات , لذا شرعت الحكومة بأنشاء عدد من المدارس اذ تم بناء 928 مدرسة ابتدائية جديدة بين عامين 1945 – 1950 , وتعيين قرابة خمسة وثلاثون الف في مجال التعليم , وتحسين رواتب المعلمين مما ادى الى زيادة في الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بنسبة قرابة 50% اذ زاد الانفاق من سته ونصف مليار الى عشرة مليارات جنية استرليني خلال مدة حكومة كليمنت أتلي (Wallis, 2009, p. 119) .

خامساً : السكن , نفذت حكومة كليمنت أتلي برنامجاً كبيراً لبناء المنازل من اجل توفير سكن لملايين البريطانيين الذين هدمت منازلهم اثناء الحرب , فضلاً عن الذين لم يكونوا يملكون منازلاً من قبل , وفي ذلك الاطار اصدرت الحكومة قانون الاسكان عام 1946 , والذي تضمن توفير دعماً من خزينة الدولة لبناء المساكن للعمال ذو الاجور المنخفضة , وبالفعل اجز بناء قرابة مليون منزل خلال المدة من 1945-1951 , وكانت تلك المنازل تقدم بأسعار مدعومة للعمال , وبذلك نجحت حكومة كليمت أتلي في حل القضية الاكثر تعقيداً في بريطانيا انذاك (Thompson, 2007, p. 90) .

ولابد من الاشارة هنا الا ان حكومة كليمنت أتلي اجرت اصلاحات جذرية في السياسة الداخلية خلال المدة من 1945- 1951 , فقد اصدر البرلمان اكثر من مئتين قانون , منها : قانون خدمات الاطفاء لعام 1946 وقد نظم عمل عمال الاطفاء وتقعدهم عن العمل , قانون أنشاء معهد وطني لعمال المنازل عام 1946 , ويعزز المعهد تعزيز قدرات عمال المنازل كحرفة , كذلك قانون العدالة الجنائية عام 1948 , ونظم سجن الاحداث وادارة السجون وتحسين مراكز احتجاز المتهمين , وقانون تعويض العمال الذي صدر عام 1948 , وقد نص على تعويض العمال الذين تعرضون الى امراض مزمنة او الاصابة نتيجة العمل , قانون الشحن التجاري عام 1948 والذي نص على تحسين ظروف البحارة والعملين في السفن البحرية , قانون المرأة المتزوجة عام 1949 , ونظم فيه سن الزواج والنفقة عن الطلاق وتوفير الدعم المالي لتربية الاطفال , فضلاً عن ذلك ان الحكومة قد ضمنت جيع القوانين بند يطلب من ارباب العمل السماح للعمال بالانضمام الى النقابات العمالية (Thane, The working class and state “welfare” in Britain, 1880-1951, 1984) .

تجدر الاشارة هنا الا ان تطبيق قوانين دولة الرفاه احتاجت الى اموالاً كبيرة و, تحديد سياسة مالية جديدة عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات من اجل تحسين ميزان المدفوعات , كذلك زيادة الضرائب على الاغنياء اكثر من الطبقة الوسطى والفقراء , وقد هدفت من

تلك السياسة الضريبية تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع البريطاني , كما انها واجهت النقص في العملة الصعبة (الدولار) عن طريق بيع بعض الاستثمارات الخارجية , لسد بعض الاحتياجات الخاصة وتوفير المواد الاولية الداخلة في الصناعة , كما ان الحكومة سعت الى توفير المال لتطبيق دولة الرفاه والتنمية الاقتصادية عن طريق الديون الخارجية والمعونات الاقتصادية (الخفاجي و مشاي، 2017، صفحة 10) .

يمكن القول ان حكومة كليمنت أتلي نجحت في خلق نوع من السياسة التوافقية بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي , وأتضح ذلك من خلال قمع اضراب لندن في تموز عام 1949 الذي كان يقوده الشيوعيون , عندما ارسلت الحكومة 13000 جندي لقمع التوسع السوفيتي, والذي يدعمه الحزب الشيوعي البريطاني واعتبرته الحكومة البريطانية تهديداً حقيقياً للأمن القومي , لان الاضراب لم يكن بسبب ظلم وقع على العمال بل هدفه مساعدة النقابات الشيوعية في كندا التي كانت تنظم حركة الاضراب , لذا شرعت حكومة كليمت أتلي قانوناً خاصاً يتيح لها انهاء الاضراب على الفور (Thane, 2012, p. 29) .

المبحث الثاني : مارغريت تاتشر وسياسة الرأسمالية الشعبية

ولدت مارغريت هيلدا روبرتس Margaret Hild Roberts في الثالث عشر من تشرين الاول عام 1925 في لينكولنشاير Lincolnshier , وكان والدها يعمل عضواً في المجلس المحلي , وينتمي الى الطبقة المتوسطة الدنيا , تعيش في شقة فوق محل والدها في حالة تقشف (Norgaard, 2008, p. 8) , وعلى الرغم من ذلك , حرص والداها شأنهم شأن كثير من الاباء على ان تكمل تعليمها الجامعي (نصيف، حزيران 1979، صفحة 31).

استطاعت دخول جامعة اكسفورد بفضل المنحة الدراسية , التي حصلت عليها , ونالت شهادة البكالوريوس في علم الكيمياء , وتلبية لرغبة والدها اخذت محاضرات في السياسة الدولية في جامعة نوتنغهام (Norgaard, 2008, p. 8) , كما أنها اهتمت بقراءة مجلد فريدريش هايك Friedrich Hayek (1899–1992) "الطريق إلى العبودية" The Read to SerSdom الصادر عام 1944, خلال سنوات دراستها في جامعة أكسفورد , الذي شمل انتقادات شديدة للاشتراكية والسلطة النقابية والممارسات الشيوعية للاتحاد السوفيتي (Norgaard, 2008, p. 2) .

شاركت في الحياة السياسية في الجامعة بسبب كونها خطيبة بارعة وبعد ان قرأت افكار حزب المحافظين فكرت بالانضمام له , وقد اصبحت رئيس جمعية المحافظين في عام 1947, لذا تم دعوتها للمؤتمر السنوي لحزب المحافظين عام 1948 في مدينة دارتفود Dart ford, وهنالك تعرفت على رئيس حزب المحافظين ونستون تشرشل والذي طلب منها الانضمام رسمياً الى الحزب فوافقت من غير تردد متأثرة بشخصيته (الفتلاوي، 2016، صفحة 13) , التي كان لها رأي خاص فيه , فعندما سألوها عنه قالت " تشرشل محارب عظيم , رجل لايعرف الياس ولا الهزيمة ..هكذا يبدو في الظاهر مع سيجارة وابتسامته التي لا تختفي ابداً " (نصيف، حزيران 1979، صفحة 32).

قررت مواصلة حلمها في دراسة القانون , وبعد أن حصلت على شهادة القانون في عام 1953, عملت مارغريت تاتشر محامية متخصصة في قانون الضرائب (Norgaard, 2008, p. 5).

حصلت تاتشر على مقعد في مجلس العموم البريطاني عام 1959, بعد فوزها بالانتخابات عن مدينة فينجلي Finchley , وفي الثامن عشر من تشرين الاول 1959 , ألقت كلمة بوصفها ممثلة عن دائرتها الانتخابية , وركزت فيها على دور البرلمان في الحفاظ على الحريات المدنية , بدلاً من التفكير في الامور الادارية العامة , وكذلك ركزت على حرية الصحافة , واعطاء المؤسسات الاعلامية التابعة للقطاع الخاص والعام حرية اكبر , لمتابعة اجتماعات مجالس الحكومة المحلية , وكانت وسائل الاعلام والصحافة تدعمها وتشجعها لذلك حظيت باهتمام ودعم جماهيري كبيرين ؛ لأن تاتشر دعمت قوانيين تقضي على البطالة , والحد من التضخم , ودعم الجنيه الاسترليني امام الدولار والسعي الحثيث الى رفع قيمته النقدية (الفتلاوي، 2016، صفحة 20).

عرض رئيس الوزراء هارولد ماكميلان HaroldMacmillan (جوي، 2011، صفحة 29) في تشرين الاول عام 1961 , عليها منصب وكيل الوزارة البرلمانية المعاشات والتقاعد والتأمين الوطني , وبذلك كانت اصغر امراة تشغل هذا المنصب , واستطاعت تحقيق نجاح عن توليها هذا المنصب , في مسالة التقاعد والمعونات الاقتصادية والمالية (الفتلاوي، 2016، صفحة 23).

وفي عام 1964 اصبحت تاتشر الناطق الرسمي باسم المعارضة , حول موضوع التقاعد والمعونات , وفي عام 1966 اصبحت وزيراً في حكومة الظل , وفي 1967 اصبحت وزيرة للوقود والطاقة في حكومة الظل (جوي، 2011، صفحة 27) , وعندما استمر حزب العمال في تاميم المؤسسات الحكومية من القطاع الخاص , وكان المرشح في هذه المرة معامل صناعة الحديد والصلب , وشركات الطاقة الكهرباء , والغاز والنفط في بحر الشمال , ردت تاتشر في تشرين الاول عام 1968 في خطاب القته امام مجلس العموم البريطاني بقولها " هنالك اخطار حقيقة من ممارسة الدولة لسياسة الاجماع " (الفتلاوي، 2016، صفحة 24).

من الواضح أن تاتشر كان لديها تصور واضح عن سياسة الدولة , بحكم عملها في حكومة الظل ؛ لذلك حذرت من تاميم الشركات , كما انها ركزت على متابعة نفقات الدولة , ومحاسبتها في هدر المال العام , ومتابعة شؤون الضرائب من قبل البرلمان .

كما تولت تاتشر في كانون الاول عام 1968 مهمة وزير النقل في حكومة الظل واستمرت لمدة عام , وبعد ذلك في تشرين الاول 1969 اصبحت وزير التعليم والعلوم في حكومة الظل , وبعد هزيمة حزب المحافظين في الانتخابات البرلمانية في تشرين الاول عام 1972, تولت تاتشر مهام وزير البيئة و الاسكان في حكومة الظل , وقد كان لها نشاط في مجال السكن , اذ نادت بخفض فوائد الرهن العقاري الى حد اقصاه(9.5%) , ومساعدة المستأجرين على شراء منازل , من خلال خصم يصل الى (33%) , فضلا عن تشجيع الادخار من خلال رفع الفائدة للمواطنين (الفتلاوي، 2016، صفحة 25) .

وفي الحادي عشر من شباط عام 1975 فازت تاتشر بمنصب رئيس حزب المحافظين , بعد منافستها مع ادوارد هيث Edward Heathوالذي شغل منصب رئيس للوزراء من عام 1970 – 1974, الرئيس السابق للحزب , وبهذا اصبحت أول امراة تتسلم رئاسة حزب , ليس في بريطانيا فقط , بل في قارة أوربا (الفتلاوي، 2016، الصفحات 11-12)من الواضح أن تاتشر استطاعت الفوز بسبب نشاطها السياسي , ونجاحها في حكومات الظل , وما قامت به من تحركات سياسية واجتماعية واقتصادية .

لابدَّ من الاشارة إلى أن بريطانيا في نهاية السبعينيات كانت تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية كبيرة , فنظامها الاقتصادي كان مزيج من الاشتراكية والرأسمالية , فقد تم تاميم اجزاء واسعة من البلاد , بما فيها توفير رعايا شاملة للمواطنين , وامست النقابات تتمتع بسلطة واسعة في البلاد (كادن، 5 نيسان 2013) , الى حدٍّ أنَّها كانت توصف بانها دولة داخل دولة (نصيف، حزيران 1979، صفحة 33).

عند وصول تاتشر الى زعامة المحافظين بدأت تصوغ نظريتها السياسية , في محاولة لتطبيق ما كانت تؤمن به من أفكار . ففي التاسع عشر من حزيران 1975 ألقت تاتشر كلمة في مؤتمر كنسنغتون Kensington التنظيمي الذي عقده حزب المحافظين في لندن , وقد وجهت نقداً شديداً ضد سياسة الاتحاد السوفيتي حين قالت " ان الروس يعكفون على السيطرة والهيمنة على العالم اجمع , وأنها [روسيا] تسعى وبأي وسيلة لتصبح الامة والامبراطورية الاقوى بين دول العالم ... ان بريطانيا وحلفائها يواجهون خطراً حقيقياً , وتهديداً استراتيجياً , منذ نهاية الحرب العالمية الثانية " (الفتلاوي، 2016، صفحة 30) .

لقي هذا الخطاب اصداء عالمية واسعة , ولاسيما وزارة الدفاع السوفيتية , التي ردت على ذلك الخطاب , وعبر صحيفة كراستايا زفيزدا (النجم الاحمر) الناطقة باسم الجيش الروسي , باطلاق لقب (المرأة الحديدية) على مارغريت تاتشر, وسرعان ما انتشر هذا اللقب كثيراً في مدة وجيزة في كل انحاء العالم عبر راديو موسكو (Campbell, 2013, pp. 88-89) (Stepney, 2014, p. 136) .

يمكن القول أن تاتشر قد صرحت عن توجهاتها السياسية في مجال العلاقة مع الاتحاد السوفيتي , ويبدو أن هذه القناعة لم تكن وليدة الصدفة أو الحاجة السياسية الى تلك الموقف بل أنها نتيجة افكار قد تأثرت بها منذ طفولتها , وتصورها حول خطر الشيوعية , وعلى اعتبار ان الاشتراكية صورة من الشيوعية , بل انها ارادت ان تلمح بأن توجهات بعض أعضاء حزب العمال الحاكم يتماشى مع الفكر

الشيوعي , على اعتبار أنهم لم يبالوا بخطر الشيوعية على بريطانيا , على الرغم من تحذيرات وزارة الدفاع البريطانية , كما انها وضّحت بشكل جلّي أن الروس يعانون من مشاكل اقتصادية وسياسية , واجتماعية , لذا أرادت من الحكومة التركيز على تلك الجوانب .

رفضت تاتشر المحافظة القديمة , وتبنت أرائها الخاصة , وكانت تتجلى في كيفية صنع مجتمع بريطاني حديث , وقد عرفت هذه الافكار باسم الفلسفة التاتشرية او ما اطلق علية (الرأسمالية الشعبية), وكانت واضحة جدا ومنسقة. واستندت عقيدتها على الليبرالية الكلاسيكية , إلى جانب قيم المحافظة التقليدية القوية. وشملت هذه الأفكار: إعادة إدخال القيم المحافظة التقليدية مثل الوطنية والواجب والصناعة واحترام سيادة القانون , كرد فعل على تحرر المجتمع في عقد الستينات , ولكنها كانت على عكس التفكير التقليدي المحافظ , الذي كان يفرض التغيير التدريجي والبطيء , فقد كانت تاتشر تحبذ التغييرات السريعة والجذرية (Norgaard, 2008, p. 15) .

تم دمج هذه القيم المحافظة التقليدية مع الليبرالية الكلاسيكية , القائمة على اقتصاد السوق الحر , أي حرية قوى العرض والطلب. دعمت تاتشر نظام الرقابة المشددة على المعروض من النقود , من أجل السيطرة على التضخم , عن طريق تطبيق النظرية النقدية والتي تؤكد على أن الأموال المتداولة في الاقتصاد ترتبط بصورة مباشرة مع مستويات الأسعار , وفقا لهذه النظرية يسبب المعروض النقدي المفرط التضخم , اي يجب ان يتساوى المتداول من النقود مع عدد السلع والخدمات المعروضة (جورجيو، 2014، الصفحات 38-39).

فضلا عن ذلك كانت تاتشر تعتقد أن الحرية الفردية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الحر, إذ إن الرأسمالية , وقوى السوق تعمل تلقائيا لصالح المجتمع ككل, وأن تدخل الدولة يدمر الحرية , ويقوضها (Norgaard, 2008, p. 17) .

كما انها كانت ترى أن القوة النقابية تهدد النمو الحر للاقتصاد البريطاني. كما رأت ان الدولة المرفهة تؤدي إلى الإفراط في الإنفاق الاجتماعي , وتزيل الاعتماد على الذات (Norgaard, 2008, p. 2) .

في الواقع قدمت تاتشر مجموعة كاملة من البرامج الجديدة للسياسة البريطانية , كانت تشريعاتها النقابية ذكية , وكانت عناصر "الرأسمالية الشعبية" مبتكرة وشعبية بين مؤيدي العمل التقليدي , ولكن طغت هذه المبادرات الشعبية إلى حد ما على آثار سياستها الاقتصادية , ومن الملاحظ ان الفلسفة التاتشرية Thatcherism كانت قد اعتمدت على ثلاثة ركائز وهي (الهوية القومية , الامن الخارجي والداخلي , التحديث الاقتصادية) كانت التاتشرية استجابة لفشل التجربة الاشتراكية الديمقراطية (Agar, 2010, p. 10) وصلت تاتشر الى (10 داوننغ ستريت) وهي تحمل صفات مميزة منها :

أوّلاً : كان لديها تصور واضح للعديد من السياسات الرئيسية , وكانت مستعدة لفرضه (الموندوجي، 1998، صفحة 205) , كونها مستعدة للدفاع عن وجهات نظرها حتى وان كانت ضد رغبات زملائها في مجلس الوزراء او المستشارين من موظفي الدولة (الموندوجي، 1998، صفحة 251) , ولم تقف عند ذلك , فقد الغت هيئة مراجعة السياسة المركزية (الموندوجي، 1998، صفحة 305) .

وفي الوقت ذاته عزمت تاتشر بعد فوزها في الانتخابات العامة عام 1979 , على التغيير الجذري في بنية الاقتصاد البريطاني , التي كانت في تراجع على مدى سنوات مما أدى الى وصف بريطانيا ب"رجل أوروبا المريض" وكادت بريطانيا تصبح احدى دول العلم الثالث بسبب سيطرة النقابات العمالية وسياسة التاميم التي اتبعتها الحكومات السابقة (بريطانيا : بدأت المواجهة بين عمال الفولاذ والسيدة الحديدية، 6 اذار 1980), وكانت ترى انه لايمكن لبريطانيا ان تؤدي دوراً في السياسة الدولية , من دون دور اقتصادي كبير , ولابد أن يبدأ التغير من الداخل البريطاني , ثم الانطلاق الى السياسة العالمية (دارك، 1987، الصفحات 92-93) (Abercrombie, Warde, Deem, Penna, & Soothill, 2000, pp. 92-93) .

شجبت مارغريت تاتشر السياسة الاقتصادية التوافقية , عندما أصبحت رئيسا للوزراء تبنت سياسة اقتصادية تسمى (المدرسة النقدية) , حددت المدرسة النقدية التضخم والسيطرة على أسعار الفائدة من أجل الحد من الائتمان (UK,p.107) , اذ كان معدل التضخم مرتفعاً في الاعوام التي سبقت وصول تاتشر لرئاسة الحكومة , قد أنخفض بشكل كبير من 20 % الى 6 % في عام 1980 , وقد ساعد ارتفاع سعر الفائدة في كبح جماح التضخم , إلا أن السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات البطالة , هو ان العديد من الشركات لم تستطع تمويل أسعار الفائدة الكبيرة وأجبروا على اشهار الإفلاس (الزاملي، 2017، صفحة 77) .

وتألفت الخطة تاتشر الاقتصادية من ثلاثة محاور , الاول : خفض الدعم الكامل على الصناعات المربحة , القادرة على العمل في نظام تهيمن عليه قوى السوق (Norgaard, 2008, p. 22) .

ثانيا : أرادت تاتشر إحداث تغيير في هيكل الملكية في المجتمع البريطاني , وكانت مقتنعة بأن القطاع العام يحد من النمو الاقتصادي , من خلال الوقوف في طريق القطاع الخاص , بسبب الاستهلاك الكبير من العمالة ورأس المال , ونتيجة لذلك كان لا بد من تقليص القطاع العام , وبالتالي تمت خصخصة حوالي نصف ما كانت عليه في الملكية العامة في عام 1979 وعام 1980. وكان الغرض من خصخصة الشركات المملوكة للدولة إزالة احتكارها , وبالتالي خلق المزيد من الخيارات الاستهلاكية , وجعل الخدمات أرخص. كانت الخصخصة أيضا مفيدة لمالية الدولة , لأنها ساعدت على تحقيق التوازن في الموازنة العامة (Norgaard, 2008, p. 23) .

وكانت السمة الثالثة لمحرك اقتصاد تاتشر: مكافأة النجاح , فقد خفضت إدارة تاتشر ضريبة الدخل لتخفض إعانات البطالة. عملت تاتشر على تحفيز روح المبادرة لدى العمال , وهذا من شأنه أن يجعل البطالة غير جذابة , وتشجيع العاطلين عن العمل على اغتنام فرص العمل بأجور منخفضة , وبالتالي الحد من البطالة. في سنوات حكم تاتشر, تغير العبء الضريبي بشكل كبير , وتراجع معدل ضريبة الدخل بشكل كبير من 83٪ في عام 1979 إلى 40٪ في عام 1987. وكان من أجل توفير حافز للعمل , وإعطاء حرية اختيار طريقة انفاق الناس لأموالهم الخاصة. للتعويض عن فقدان عائدات ضريبة الدخل , وزيادة العبء الضريبي على الإنفاق , ارتفعت ضريبة القيمة المضافة من 8 في المئة إلى 17.5 في المئة وارتفعت اشتراكات التأمين الوطني من 6.5 في المئة إلى 10 في المئة (Abercrombie, Warde, Deem, Penna, & Soothill, 2000, pp. 192-199) .

حققت سياسة تاتشر الاقتصادية انخفاض معدل التضخم , وكان واضح في ارتفع الأداء الاقتصادي العام في بريطانيا , بشكل ملحوظ في عام 1980 , وكان معدل النمو السنوي 3.8٪ مقارنة مع معدل النمو السنوي يبلغ نحو 1٪ لعام 1970 (Norgaard, 2008, p. 21).

جاءت تاتشر إلى السلطة وهي مصممة على الحد من نفوذ النقابات العمالية , لانها كانت تعتقد أنها السبب الرئيسي في تدهور الاقتصاد البريطاني , على العكس من رؤساء الوزراء الذين سبقوها (UK,p219) , لانها شهدت مصير الإدارات السابقة لذلك قررت أن تتناول المسألة النقابية من خلال الحذر بتجريد نقابات السلطة ببطء , بالنسبة لها كانت النقابات مؤسسات ديمقراطية وهجومية دمرت حرية الناس و من خلال نهجها الدقيق في قضية النقابات سعت لدعم القطاع العام (Norgaard, 2008, p. 21) .

وكانت المرحلة الأولى مواجهتها مع النقابات , وقانون العمل 1980, الذي أعطى للأفراد الحق في الانسحاب من عضوية الاتحاد على أساس اعتراض شخصي أو ديني أو فلسفي . ثانيا : تم تحريم استخدام إجراءات التعاطف على نطاق واسع . وأخيرا, تم منح أرباب العمل الحق في استدعاء الشرطة , إذا وجدوا ان هناك اعتصاماً يخص أعضاء النقابة , ووضع حراساً يقفون خارج مقر النزاع , ومنع النقابات من استخدام السلاح في الاضرابات (Abercrombie, Warde, Deem, Penna, & Soothill, 2000, p. 135).

بدأت المرحلة الثانية مع طرح قانون العمل عام 1982, اذ تم منح أرباب العمل الحق في إيقاف أي عمل يهدف إلى إنشاء أو الحفاظ على الاتحاد فقط , كما أعيد تعريف النزاع الصناعي , بحيث حصر في المسائل المتعلقة تحديدا بمسائل العمل القانونية , وأخيرا تم إزالة حصانة النقابات من دعوى مدنية , مما أعطى أصحاب العمل الحق في المطالبة بالتعويض من النقابات , التي اتخذت إجراءات غير قانونية , بينما كان قانون النقابات 1984 , الجزء المهم والأخير من تشريعات تاتشر النقابية , فقد نص على تعريض النقابات للمساءلة أمام أعضائها , كما يتعين على جميع النقابات أن تستمر بالاقتراع العادي , وأعطاء أعضاء النقابة الحق في أن ينتخبوا جميع المديرين التنفيذيين في النقابة بالاقتراع السري . كما ان أي أضراب بحاجة إلى دعم أغلبية أعضاء النقابة , وبالتالي يحظر ممارسة العمال للإضراب اذا لم يحظ بدعم الاغلبية (Abercrombie, Warde, Deem, Penna, & Soothill, 2000, p. 115) .

يمكن القول ان تاتشر باصدارها قوانيين عمالية قاسية ضد الاضراب عن العمل من اجل رفع الاجور , كان هدفها الحد من نشاط النقابات وترويض مطالب العمال , لقد جاء نجاح التاتشرية , في الاحاطة بالعمال والنقابات وضرب اضراباتهم وخاصة اضراب عمال

المناجم (نصيف م.، 1989، صفحة 113) , ولاسيما ان النقابات كان بمقدورها ان تسقط اية حكومة بفضل سطوتها ونفوذها الواسعين (دارك، 1987، صفحة 16) .

من جملة السياسات الرأسمالية , التي سعت مارغريت تاتشر لتنفيذها , عقب وصولها الى الحكم , ضمن ما عرف "الرأسمالية الشعبية" ولاقت هذه السياسات شعبية كبيرة بين السكان , هو "حق الشراء" , وبموجبه قدمت المجالس المحلية سكن للغالبية العظمى من السكان , الذين لا يستطيعون تحمل نفقات شراء منازلهم , ونتيجة لذلك تكونت في بريطانيا لسنوات عديدة مجالس المستأجرين , ولكن مع تزايد دخل الطبقة الوسطى والطبقة العاملة انتهت هذه الازمة (Norgaard, 2008, p. 27) .

في عام 1980, صدر قانون الإسكان , الذي منح مستأجري سكن المجلس حق شراء منازلهم. تبعا لطول فترة اقامة المستأجرين هناك يمكنهم شراء منازلهم مع خصم كبير يصل الى 60 % للمنازل و 70 % للشقق. وكانت حصيلة عمليات بيع سكن المجلس ملكا للمجالس المحلية , ولكن كجزء من قانون الإسكان , منعوا من إنفاق المال على إعادة استثمار إسكان المجلس الجديد , وبالتالي خلق نقص في توفير السكن وخاصة في لندن , وقد كان قانون الإسكان لعام 1980 جزءاً من خطة تاتشر و الغرض منه تغيير سياسة بريطانيا من أمة المستأجرين لأصحاب المنازل , وبالتالي تشجيع الناس على الاعتماد على الذات , وتنمية الشعور بالمسؤولية الشخصية تجاه وطنهم. حيث أعربت عن أملها تغيير المشهد السياسي , وكان معظم أصحاب المنازل يميلون الى التصويت لصالح حزب المحافظين , بينما كان المستأجرون أكثر ميلا إلى التصويت لصالح العمال, وفي الواقع جاءت نصف أصوات حزب المحافظين في سنوات حكم تاتشر من الطبقة العاملة , وكان الغرض النهائي من قانون الإسكان لعام 1980 تغيير الدعم, على سبيل المثال ارتفعت مستويات المعيشة بشكل كبير طوال عام 1980, وتحققت تخفيضات ضريبية يستفيد منها جميع فئات المجتمع البريطاني , بشكل يقود إلى تقليص دور المجالس المحلية في توفير الخدمات. وكان أغلبية مجالس العمال المحلية شوكة في عيون حكومة تاتشر, التي كانت تعتزم تقليل تأثيرهم (Norgaard, 2008, p. 27).

حقق قانون الإسكان لعام 1980 نجاحاً باهراً , ولكن كان له العديد من الآثار الجانبية السلبية . أولا : خفض المساكن الرخيصة بشكل كبير, مما جعل من المستحيل تقريبا بالنسبة للناس العاديين العثور على منازل بأسعار معقولة في المدن الكبيرة , ونتيجة لذلك حصل نقص حاد في العاملين في القطاع العام مثل رجال الشرطة ومعلمي المدارس والممرضات في لندن. ثانيا, اثار نقص المساكن في لندن وجنوب شرق البلاد ارتفاع كبير في أسعار العقارات, مما جعل أصحاب الأملاك أكثر ثراء , وكان الفقراء يزدادون فقرا , لذلك يمكن القول أن عمليات بيع سكن المجلس هو الذي سبب عدم المساواة الاجتماعية . وعلى الرغم من النتائج السلبية أثبت "حق الشراء" نجاحاً كبيراً , حينما نال استحسان الغالبية العظمى من الجمهور (konomen, p. 6)

يمكن القول ان تاتشر حققت في سياسة التحديث الاقتصادي نجاحاً واسعاً , باتباعها (استراتيجية السوق) للنهوض بالاقتصاد البريطاني . لقد انفصلت التاتشرية عن المبادئ الكنزية للادارة الاقتصادية القومية , مفضله عليه الاسواق المفتوحة و السياسية النقدية , وظل منطق السوق الحر قوياً في التاتشرية (نصيف م.، 1989، صفحة 116) , واستطاعت تحويل بريطانيا وبشكل جذري من بلد نصف اشتراكي الى واحد من اكبر اقتصاديات العالم ليبرالية (كادن، 5 نيسان 2013، صفحة 3) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان مارغريت تاتشر قامت ببيع القطاع العام الى شركات القطاع الخاص , ومن اهمها شركة الفولاذ البريطانية British Steel , وشركة الهاتف British Telecom , وشركة الغاز British Gas وهيئة المطارات البريطانية British Airways , وشركة السيارات رولز رويس Rolls Royce و جاغوار Jaguar (خازم، 1988، صفحة 30) .

على اثر تلك السياسات اتهمت مارغريت تاتشر من قبل بعض المحافظين, وبالخصوص حزب العمال , الذي كان يصرح دائما بانها , تطبق سياسة قصيرة الأمد هدفها الحصول على الأموال للموازنة (Nunn, 2002, p. 70) , لكن الرد الاعنف كان من قبل عمال النقابات , الذين قاموا باضرابات عدة اهمها اضرب عمال الفولاذ, وعمال مناجم الفحم , الذين كانوا يعتقدون أن سياسة تاتشر هذه سوف تؤدي الى زيادة عدد العاطلين لاكثر من مليوني عاطل , وان هذه السياسة قد تؤدي الى تقسيم بريطانيا على قسمين : شمالي عمالي فقير وجنوبي مزدهر (بريطانيا : بدأت المواجهة بين عمال الفولاذ والسيدة الحديدية، 6 اذار 1980، صفحة 38) , لكنها دافعت عن نفسها وبررت ذلك

بانها بهذه الاجراءات تنقذ الشركات من الافلاس وتنعش الاقتصاد البريطاني , وتخفف العبء عن دافعي الضرائب (خازم، 1988، صفحة 30) , واستخدمت مختلف الوسائل , مرة عن طريق وسائل الاعلام , عندما كانت تتعامل بحذر مع النقابات , بحيث لا تؤثر القرار على الرأي العام البريطاني , و كذلك تحييد المثقفين في الصراع , عن طريق التصريح بأن تحركات العمال سياسية , تعيق الاجراءات الاقتصادية , والتي تهدف الى تغير جذري في الواقع الاقتصادي بالبلاد (Tait, 2013, pp. 2-3) .

لم تكتف مارغريت تاتشر بذلك , بل انها استخدمت القوة من اجل منع الاضرابات , وذلك عن طريق الاستعانة بالجيش والشرطة لفضها , وقررت على سبيل المثال اغلاق عدد من مناجم الفحم , واوعزت لقوات الامن خزن كميات كبيرة وكافية من الفحم (GOUIFFES, 2007, pp. 134-140), بالمقابل من ذلك , كرمت العمال المنتجين , وقسمت ارباح الشركات الرابحة على العمال , لذلك حققت تاتشر نجاحات وتطبيق سياستها , بالمقابل استمرت اضرابات في شركات اخرى , ومناسبات اخرى لكن على العموم استطاعت تاتشر الحد من نفوذ النقابات العمالية (العاني ج.، 2010، صفحة 16) .

من الواضح أن مارغريت حاولت الافصاح عن فلسفتها السياسية , ورؤيتها للمجتمع البريطاني , والوضع الاقتصادي للبلد من خلال التركيز على الصناعة , واستثمار الموارد الأولية , كما أنها حاولت توجيه انتقاد الى سياسة الحكومة السابقة , خصوصاً تلك المرحلة التي سيطرة عليها حزب العمال , وهنا نلاحظ أنها حاولت التركيز على النساء ربات البيوت , ولكسبهنَّ إلى جانبها وخلق قاعد انتخابية واسعه (الزاملي، 2017، صفحة 67) .

الخاتمة

من خلال عرض موضوع الدراسة يتضح لنا ان مفهوم دولة الرفاهية هي مجموعة من السياسيات التي نظر لها ونفذها كليمنت أتلي واستهدفت تلك السياسة معالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كانت تمر فيه بريطانيا مابعد الحرب العالمية الثانية , وهذه السياسة كانت جزءً من الفلسفة التي امن بها كليمنت أتلي وحزب العمال من خلفه , وقد شملت كل مجالات الحياة بهدف ايجاد نوع من المساوات بين افراد الشعب والقضاء على البطالة وتوزيع الثروات بشكل عادل .

بالمقابل من ذلك نلاحظ ان الرأسمالية الشعبية هي جزء من الفلسفة التاتشرية , التي كانت تنظر لها وتؤمن بها مارغريت تاتشر وهي بطبيعة الحالة جزء من سياسة واهداف حزب المحافظين , وقد هدفت تلك السياسة الى النهوض بواقع بريطانيا الاقتصادي والاجتماعي , اذ شهدت بريطانيا قبل وصول تاتشر الى الحكم تراجعاً كبيراً بسبب اوضاعها الاقتصادية كنتيجة لتضخم دور النقابات العمالية وتراجع في الانتاج بسبب سياسة التأميم .

يمكن القول ان كلا السياستين دولة الرفاهية والرأسمالية الشعبية , قد جاءتاً كأستجابة للظروف التي تمر بها بريطانيا نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد وكان تطبيقهما قد اسهم بشكل كبير في ايجاد حلول لتلك الاوضاع المتدهورة.

على الرغم من الاختلاف الكبير بين السياستين من ناحية المنطلقات الايدلوجية والتطبيق , لكنهما كانتا قد استهدفتا نفس القطاعات الصناعية ونفس الشرائح الاجتماعية , وكلاهما شمل قطاع الصناعة والصحة والسكن واصلاح والتعليم و القضاء على البطالة.

من هذا المنطلق نلاحظ ان الحزبين الرئيسيين حاولا حل المشاكل التي تمر بها البلاد وفق فلسفته الخاصة ووفق برنامجه الانتخابي , فضلاً عن ذلك ان شخصيتي كليمنت أتلي و مارغريت تاتشر قد تميزتا بصفات قيادية اسهمت في بلورة افكار حزبيهما وفق نظرية سياسة خاصة في كل واحداً منهما , وقد اسهم خطابهما في وصول حزبيهما الى سدت الحكم .

مما سبق يتضح ان كليمنت أتلي ومارغريت تاتشر قد وضعا فلسفة حكم خاصة في بريطانيا وهذه الفلسفة كانت قد استندت الى نظريات عالمية, فقد صاغ كليمنت أتلي فلسفة حزب العمال بشكل منسجم مع الواقع البريطاني اذ مثلت دولة الرفاه حالة وسط بين النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي عن طريق تأميم بعض مجالات الاقتصاد وايجاد نوع من الشراكة بين المواطن والدولة مع الحفاظ على الملكية الخاصة للافراد . كذلك صاغت مارغريت تاتشر النظرية الرأسمالية بما ينسجم مع الشعب البريطاني من خلال تبنيها سياسة الرأسمالية الشعبية التي هدفت منها تطوير القطاع الخاص وتنمية الاقتصاد البريطاني.

ومن الواضح انهما استطاعا احداث تغيراً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في بريطانيا خلال مدة حكمهما بالرغم من اختلاف حزبيهما وفلسفتهما ومرحلتهما التاريخية , وظروف وصولهما للسلطة , لكن ما يوحدهما هو النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بريطانيا , وتبنيهما لسياسة شعبية , وقد نجحا في احداث تغييراً في بريطانيا بما ينسجم مع فلسفتهم الخاصة وتوجهات حزبيهما العمال والمحافظين , والتي كان محورها توفير فرص عمل للعاطلين وتوفير سكن للفقراء , والنهوض في واقع التعليم والصحة والخدمات العامة .

قائمة المصادر

اولاً : المصادر باللغة الانكليزية

Abercrombie, N., Warde, A., Deem, R., Penna, S., & Soothill, K. (2000). *Contemporary British Society.* Lancaster: John Wiley.

Agar, J. (2010). *Thatcher Scientist.* London: Department of Science and Technology Studies, University College London.

Attlee, C. R. (1920). *The Social Worker.* London: G. Bell and Sons.

Blackburn, S. (2007). *A Fair Day's Wage for a Fair Day's Work? Sweated Labour and the Origins of Minimum Wage Legislation in Britain.* Aldershot: Ashgate.

Byrne, L. (2012). *New foundations for a new Beveridge : the right and responsibility to work'.* London: London School of Economics.

Campbell, J. (2013). *he Iron Lady Margaret Thatcher from grocers Daughter to prime minister.* penguin Books.

Carlin, W. (2012). *A progressive economic strategy.* London: Policy Network.

Dickens, J. (2018, January). Clement Attlee and the Social service Idea : Modern messages for social work in England. *the British Journal of Social Work*.

GOUIFFES, F. (2007). *MARGARET THATCHER and THE MINERS.* France: Creative Commons.

Grady, F. (2013). *'From Attlee to Miliband: can Labour and unions face the future?', Clement Attlee Memorial Lecture.* Oxford: University College.

McIvor, Rachel Reeves and Martin. (2014). *Clement Attlee and the foundations of the British welfare state.*

Norgaard, A. H. (2008). *Thatcherism and Reaganism : A comparative study of Margaret Thatcher and Ronaid Reagan.* USA: Lnstitut for Erhvervskommunikation.

Nunn, H. (2002). *Thatcher, Politics and Fantasy: The Political Culture of Gender and Nation.* London: Lawrence & Wishart.

Stepney, P. (2014). *The Legacy of Margaret Thatcher—A Critical Assessment.* Finland: University of Tampere ،Tampere.

Symonds, T. (2010). *Attlee: A Life in Politics.* London: I. B. Tauris.

Tait, R. (2013). *Margaret Thatcher and Media Policy.* UK: School of Journalism, Media and Cultural Studies, Cardiff University.

Thane, P. (1984). The working class and state "welfare" in Britain, 1880-1951. *The Historical Journal*, pp. 877- 900.

Thane, P. (2012). *The "Big Society" and the "big state": creative tension or crowding out? ',Twentieth Century British History* . London.

Thompson, J. (2007). *Political economy, the labour movement and the minimum wage, 1880-1955' in Tanner, The Strange Survival of Liberal England.* Cambridge: Cambridge University Press.

Wallis, E. (2009). *From the Workhouse to Welfare* . London: Fabian Society.

Wed, G. (2005). 60 years Ago – the British Turned left. *BBC*.

Wilfred, H. (1964). *The Government of Britain.* London: Hutchinson University.

ثانياً : المصادر باللغة العربية

بريطانيا : بدأت المواجهة بين عمال الفولاذ والسيدة الحديدية. (6 اذار 1980). *مجلة الوطن العربي*، 59.

احمد خليل الحسني، و خالد حسين علي. (2006). اشكالية دولة الرفاه بين الاسباب والنتائج. *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*.

ارشد حمزة حسن عبد الله الفتلاوي. (2016). *الاوضاع الداخلية لبريطانيا خلال عهد مارغريت تاتشر 1979-1990* . القادسية: كلية التربية , جامعة القادسية.

الشريفي ، محمد شريف. (2005). *ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى سنة 1945*. بغداد: كلية الاداب, جامعة بغداد.

ثروة جهان وكريس بابا جورجيو. (مارس, 2014). ماهي المدرسة النقدية ؟ *مجلة التمويل والتنمية*، الصفحات 38-39.

جابرييل ايه الموندوجي. (1998). *السياسات المقارنه في وقتنا الحاضر نظرة عالمية*. لبنان: مطابع شركة الطبع والنشر اللبنانية.

جلال يحيى. (1978). *الدول الغنية الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جواد العاني. (2010). البحث عن نموذج اقتصادي جديد. تأليف جواد العاني، *لاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والاسلامي نحو خطاب اسلامي ديمقراطي مدني*. عمان: دار المنهل.

ربيع حيدر طاهر الموسوي. (2007). *تطور البرلمان البريطاني 1911-1949*. بغداد: كلية الاداب - جامعة بغداد.

سوزان رحيم جوي. (2011).السياسة الداخلية في عهد حكومتي حزب العمال البريطاني 1964-1970 البصرة: جامعة البصرة - كلية الدراسات التاريخية.

فولغفانغ كادن. (5 نيسان 2013). مارغريت تاتشر : الرأسمالية صعبة المراس. *مجلة الغد*.

كريم عجيل الزاملي. (2017). *العلاقات السياسية البريطانية الامريكية في عهد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان (1979-1989)* . بغداد: جامعة بغداد- كلية التربية للعلوم الانسانية.

مجدي نصيف. (1989). المتغيرات في أوربا الغربية (هل بدأ انحسار موجة التاتشرية). *مجلة المنار*، 113.

مشتاق طالب الخفاجي، و صلاح خالف مشاي. (اذار, 2017). لتطورات الاقتصادية في بريطانيا خلال حكومة حزب العمال (1945 - 1951). *مجلة العلوم الانسانية / كلية التربية للعلوم الانسانية*.

منير نصيف. (حزيران 1979). مارجريت تاتشر أقوى امرأة في أوروبا. *مجلة العربي*، 31.

نشأت كامل محمد العاني. (1996). *التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (1945-1951)*. بغداد: كلية التربية, جامعة بغداد.

يوسف خازم. (1988). مارغريت تاتشر ماضية في سياساتها. *مجلة التضامن*، 30.